

حكيتا



الفاרון من سجن إدلب محكومون بجرائم مخلة بالمجتمع الداخلية: ١٨٢ فارقاً من السجن منهم ٢٨ محكومون بتهمة القتل و٤٤ بجرم السرقة و٢٤ ممارسة الدعارة و١٠ بتهمة اغتصاب قاصرات

محمد منار حبيجو

في الوقت التي تغنت فيه بعض وسائل الإعلام بتحرير سجناء إدلب المركزي على أساس أنه تم توقيفهم طلقاً، كشفت إحصائيات صادرة عن إدارة السجون في وزارة الداخلية أن عدد الفارين من السجن بلغ ١٨٢ سجيناً يقفون أحكاماً صادرة بحقهم وهي جنائية الوصف، مشيرة إلى أن عدد السجناء الفارين والمحكومين بتهمة جرائم القتل المعد بلغ ٣٨ سجيناً في حين بلغ عدد الفارين والمحكوم عليهم بجرائم السرقة ٤٤ سجيناً ومرتكبي جرم الدعارة ٢٤ سجيناً في حين بلغ عدد منغاطي ومروجي المخدرات ١٥ سجيناً وعدد مرتكبي جرم اغتصاب القاصرات ١٠ سجناء منهم اثنا عشر ارتكبوا الجرم بحق شقيقاتهم القاصراتين.

وبحسب مصدر في وزارة الداخلية ففارق هؤلاء السجناء بعد اقتحام العصابات الإرهابية لسجن إدلب المركزي وتحريرهم كما ادعوا على أنهم موقوفون سياسيون إلا أن الواقع أن جميع الفارين ارتكبوا أفعالاً جنائية الوصف مخلة بالمجتمع وأن معظمهم محكوم عليهم منذ عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ ما يدل على أن هذه العصابات همما الأكبر نشر الفوضى والربح في المجتمع وأن ما حدث في سجن إدلب المركزي يدل بشكل واضح على أن هذه العصابات لا تفك أي جنس من الأخلاق. وبين المصدر لـ«الوطن» أن وسائل الإعلام عرضت ما سمي بتحرير السجناء من السجن على أساس أنه تم توقيفهم بناء على جرائم سياسية إلا أن ذلك



من الفارين: من اغتصب شقيقته القاصر وأخرقت زوجته

ذات طابع سياسي كما روجت بعض وسائل الإعلام مشيراً إلى أن هؤلاء الأشخاص الذين تفاخروا وسائل الإعلام المعارضة بتحريرهم قد ارتكبوا جرائم لا يمكن أن يقبلها أي إنسان. كما أشار العماد إلى أنه لا بد من تطبيق عقوبة الفراق بحق المحكومين الفارين باعتبار أن هذه الجريمة مستقلة بذاتها وضرورة تصافر الجهود سواء من وزارة الداخلية أم العدل للملاحقة الفارين وإلقاء القبض عليهم، لأن هؤلاء يشكلون خطراً كبيراً على المجتمع السوري.

وتساءل العماد: كيف سيقبل المجتمع السوري بوجود مثل هؤلاء وقد ارتكبوا جرائم تخل بأخلاقيات المجتمع ولا يمكن قبولها بأي شكل من الأشكال؟ وبينت الإحصائيات أن أحد الفارين قتل زوجته ومثل بها بشكل فظيع في عام ٢٠٠٧ في حين أقدم أحد صبيحة على اغتصاب فتاة قاصر ما أدى إلى وفاتها، مشيرة إلى أن أحد الفارين يدعى وليد العبد ارتكب جريمة اغتصاب شقيقته القاصر في صورة لا يمكن تخيلها بأي شكل من الأشكال. وكانت مجموعة من العصابات الإرهابية وعلى رأسها جبهة النصرة التي تقاوم باسم الإسلام وتحرير الناس من ظلم الدولة اقتحمت مدينة إدلب ودخلت سجنها المركزي وأطلقت سراح جميع المحكومين بجرائم جنائية الوصف منها الدعارة والقتل وتعاطي المخدرات والعنف والسلب وتشكيل عصابات أشرار واغتصاب قاصرات وغيرها من الجرائم الفظيعة، فهل هذا هو الإسلام بنظرهم؟

الذين استولوا على مدينة إدلب مجرمون هم الوحيد نشر الفوضى في المجتمع، مشيراً إلى أن إطلاق سراح المحكومين بتهمة جنائية الوصف ولاسيما مرتكبي جرائم القتل العمد والدعارة والسرقة يدل على مشيراً إلى أن قضاء هؤلاء السجناء خارج السجن يشكلون خطراً كبيراً على المجتمع السوري كما كانوا يشكلون هذا الخطر قبل الأزمة ومن هذا المنطلق فإن الوزارة لن تدخر جهداً في ملاحقة هؤلاء السجناء. من جهته اعتبر أستاذ كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العماد أن

الواقع ليس له أساس من الصحة والدليل أن جميع الأسماء الفارة من السجن هم من مرتكبي جرائم مخلة للشمة إضافة إلى جرائم القتل والسرقة مشيراً إلى أن هناك عدداً من السجناء محكومون بتهمة تشكيل عصابة أشرار قبل الأزمة وممارسة الدعارة والترويج إليها ناهيك عن المحكومين بتعاطي المخدرات. وتساءل المصدر أن هؤلاء الأشخاص هم الذين سيقودون المجتمع مشيراً إلى أنه بكل تأكيد انتسبوا إلى تلك العصابات لممارسة إجرامهم كما كانوا يفعلون قبل

عدم الالتزام بالمخططات التنظيمية يؤدي إلى فوضى عمرانية

عمار التياسين

أكد مستشار وزير الإسكان والتنمية العمرانية المهندس محمد روماني أن الوزارة تقوم بوضع المخططات التنظيمية للمدن والبلدات وتستغرق في إنجازها جهداً كبيراً ونقاقات كثيرة وزمناً وفق أسس ومعايير معتمدة حسب الأصول ترمي لتحقيق الفعاليات اللازمة للسكان من (سكن-مدارس-مشاف-جامعات-حدائق...)، وفق معدلات النمو السكاني ومتطلبات النمو الاقتصادي والثقافي والتعليمي والسياحي. وبين روماني في تصريح خاص لـ«الوطن»، أهمية التخطيط وأهمية التقيد باستعمالات الأراضي وفق ما هو محدد في تلك المخططات دون تبديل أو تعديل، من المواطنين لما لذلك من آثار إيجابية لا تعد ولا تحصى على عمل ومسكن وبيئة وصحة المواطن، وتوجه المستشار بالعدد من الاستفسارات والتي ستكون إجابتها (الفي) والتي سترتب أهمية التقيد بالتخطيط ومن بينها (هل يقبل أحد أن تتحول المساحات الخضراء والحدائق إلى مواقع مهملة مملوءة بالقمامة ويبادر أحدهم إلى إتلاف الأزهار وقلع الأشجار؟ وهل يقبل أحد إتلاف المساحات الخضراء من المناطق السكنية بإشادة ورشات صب الحديد والمعادن معرضاً سكانها ومبانيها لمخاطر كثيرة؟ وهل يقبل أحد أن تشيد ورشات صيانة الشاحنات الكبيرة ضمن مناطق سكنية ذات شوارع لا تتلاءم مع حجم تلك الشاحنات وحركتها؟ وهل يقبل أحد أن تكون غرفة المعيشة الرئيسية حيث العائلة تجتمع وتلتقي بالاصحاب أصغر من مساحة غرفة النوم؟ وهل يقبل أحد بوضع المواقف وحظائر الأغنام والمداخن إلى جوار منزله في منطقة سكنية ليعاين من روائحها وفضائلها مزعجة؟». واستفسارات وأسئلة تحرك الفكر والوجدان وتوجه العقل إلى ضرورة تبني مواقف حاسمة تؤكد أن لكل فراغ في المدينة والبلدة والقرية وفي المنزل، له استخدام محدد معتمد بموجب مخطط تنظيمي مصدق، وهو استخدام لا يجوز تجاوزه والإخلال به ضماناً لتطبيق عمرا ن جيد وبيئة جيدة تضمن سلامة البلاد والأفراد. وأشار روماني إلى أن عدم التقيد بالمخططات يؤدي إلى تلف وانحسار شديدين في الأراضي الزراعية المهمة للأمن الغذائي، وإلى فوضى عمرانية عارمة لا يمكن وصفها والتحكم بها، وإزالة آثارها الضارة!! وجد أن الكثيرين ينتقدون بأسف ومروارة انحصار غوطة دمشق، وأضاف: إننا جميعاً، قطعاً عاماً وقطعاً خاصاً وفلاحين وصناعيين، متسولون عن ذلك، وعن إشغال الأراضي بفعاليات مرتجلة غير منسوجة. ويهدف وضع حد لهذا الانتشار العشوائي بين روماني أن الجهات الحكومية المعنية عمدت إلى اعتماد مواقع خاصة ذات مواصفات ملائمة من حيث طبيعة الأرض وخطوط النقل وسلامة البيئة وتوافر المياه وموارد الطاقة لإحداث مناطق تنظيمية مخصصة لإشادة صناعات متوسطة وخفيفة ومواقع أخرى ذات مساحة أكبر ترتبط بمدن ومراكز المحافظات، حيث الفعاليات الصناعية والاقتصادية أوسع وأكبر.

أكثر من مليون خدمة تقدمها مشافي ومراكز «صحة» اللاذقية بثلاثة أشهر

عبيد سمير محمود

كشفت إحصائية نشاط مديرية الصحة اللاذقية لـ«الوطن»، عن تنوع الخدمات المقدمة في المشافي التابعة للمديرية خلال الربع الأول من العام الحالي وهي مشافي (الوطني - جبلة - القرداحة) التي قدمت ٤٤٧,٤٥٦ خدمة، موزعة على الشكل التالي (١٧٦,٩٤٥ في المشفى الوطني - ١٧٠,٦٥٣ في مشفى جبلة - ٩٩,٨٥٨ في مشفى القرداحة) وقد بلغ عدد المراجعين ١٢١,٧٥٢ مراجعاً في المشافي الثلاثة، وعدد المقيولين ٩٠٢٦ مريضاً، أما الحالات الإسعافية فقد وصلت لـ ٦٠,١٣٥ حالة - العمليات الجراحية ٥٠٨١ عملية - الفحوص المخبرية ٢٣٦,٩٦٦ - الصور الشعاعية ٥٩,٤٦٥ منها (٢٠٣٧ طبقي محوري - ٢٤,٦٦٦ لايكوي) كما بلغ عدد مرضى الكلى الصناعية ٢٤٣ مريضاً وعدد الجلسات ٥,٣٤٩ جلسة، ونسبة الإشغال والنسبة للمرضى ٥٩% في المشافي الثلاثة خلال نفس المدد. والمراجعة للخدمات المقدمة في المراكز الصحية لذائرة الرعاية فقد بلغ عدد المراجعين خلال كانون الثاني وشباط وآذار من عام ٢٠١٥ لـ ٣٣٠,٣٠٨ مراجعين منهم ٢١,٢١٧ كمرجعي أسنان، وعدد المراجعات الحوامل ٢,٦٠٥، في حين عدد الأطفال الملقحين قد وصل لـ ٣٩,٥١٤ ليكون عدد الخدمات الكلى ٥٩٣,٨٩٠ خدمة، منها ٥٦١,٣٨٨ خدمات صحية - ٢٧,٩٤٦ خدمات تعزيز السلامة «معالجة الدودات» - ١٥,٩٢٧ خدمات تنظيم الأسرة، في حين التحاليل المخبرية بلغت ٤١,٩٨٧ تحليل - وعدد الفحوصات الإحصائية ٦٦,٣٥١ لقاحاً. ليكون إجمالي الخدمات الصحية المقدمة بالمشافي والمراكز الصحية خلال الربع الأول من العام الحالي قد وصل لـ ١,٠٤١,٣٤٦ خدمة.

صندوق المعونة يجري إحصاء للأسر الوافدة إلى طرطوس

طرطوس- الوطن



منطقة بصيرة وتكليف مديرية الغيايات الصلبة بالمناطقة.. وكلف المحافظ مديريتي الزراعة والصحة بإعداد تقارير دورية بالمواد التي تدخل إلى المحافظة من الغذائية وغير الغذائية والمواد الطبية والدوائية ووجهتها. وخلال الاجتماع طرح عضو المكتب التنفيذي المختص مسألة بحث توزيع المبيدات المتوافرة حالياً وهي (٦٧٠٠ لتر مبيد زاذي و٩٠٠ لتر مبيد حشري ضبابي بحيث تكون حصة مجلس مدينة طرطوس ٢٥% من المبيد الضبابي أي ٢٢٥ لتراً ويبيقي ٦٧٥ لتراً توزع على بقية الوحدات الإدارية و٢٠% من المبيد الرذاذي أي

صندوق الوطني للمعونة الاجتماعية بالتنسيق مع وحدة إدخال البيانات ومشرفي مراكز الإيواء لإجراء مطابقة للأسر في هذه المراكز ومعرفة الأسر المغادرة والأسر الوافدة حديثاً والعدد الكلي الموجود حالياً..

كلف محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية بالتنسيق مع وحدة إدخال البيانات ومشرفي مراكز الإيواء لإجراء مطابقة للأسر في هذه المراكز ومعرفة الأسر المغادرة والأسر الوافدة حديثاً والعدد الكلي الموجود حالياً..

جاء ذلك خلال اجتماع لجنة الإغاثة الفرعية الأخير الذي ترأسه بحضور عضو المكتب التنفيذي المختص ومديري الزراعة والتربية والصحة والشؤون الاجتماعية وفرع صندوق المعونة الاجتماعية ورؤساء عدد من الجمعيات الخيرية ورؤساء بعض العمد. كما كلف المحافظ عضو المكتب التنفيذي المختص الدكتور محمد جري بإجراء المطابقة للأسر الوافدة حديثاً وكذلك المغادرة والعدد الكلي الموجود حالياً وكل منطقة خارج مراكز الإيواء ومعالجة النتائج من خلال وحدة إدخال البيانات وكذلك تكليف مديرية المعلوماتية في المحافظة بمتابعة عملية الإحصاء وحصر العائلات المستحقة للمعونة في الحي الجنوبي (الاردان - وادي الشاطر- رأس الشغرى- أبو عصبة) ومن جانب آخر تقرر منح إعانة مالية من الموازنة المستقلة للمحافظة للبلدتي من الساحل وحصين البحر من أجل القيام بأعمال النظافة وترحيل النفايات الصلبة من تجمعات الوافدين في

مديرو القنيطرة على أرضها طيلة أيام الأسبوع

القنيطرة - الوطن

طالب محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر مديري مديريات وشركات ومؤسسات المحافظة بالتواجد طيلة أيام الأسبوع على رأس معلم على أرض المحافظة بما في ذلك يوم السبت، مستنقياً مديري «التربية والصحة والمياه والصرف الصحي والأحوال المدنية»، والذين تتطلب طبيعة عملهم متابعة الأمور الخدمية لبناء المحافظة المقيمين في تجمعاتنا بحافظتي دمشق وريفها وفق البرنامج المعتمد لتحديد أيام تواجدهم في مكانهم على أرض المحافظة وفي التجمعات. وجاء في حديثنا القرار أنه صدر نظراً لأهمية تواجد المديرين على رأس معلم من أجل الإشراف على العمل والقيام بالمهام المنوطة بهم والقيام بجميع العاملين بالدوام الرسمي وإنجاز معاملات المواطنين، كما طالب المحافظ المديرين بموافاته بجدول اسمية تتضمن أسماء العاملين المكلفين بالعمل الإضافي يوم السبت حصراً ونهاية كل يوم سبت مبيئاً بالجدول أسماء الحضور والغياب وتحت طائلة المسؤولة في حال التقصير بهذا الخصوص وذلك لضرورة المصلحة العامة. وشدد عبد القادر على ضرورة التواصل الدائم بين المدير والعاملين لبث الروح الوطنية فيهم وحثهم على الالتزام بالدوام الرسمي واعتبار ذلك واجباً وطنياً والقيام بكل ما هو مطلوب منهم لتأمين الحماية اللازمة للمباني العامة للمديرية ووضع خطط الحماية الذاتية موضع التطبيق الفعلي، والتأكد من التزام العاملين المكلفين بالعمل الإضافي بالتواجد على رأس معلم لأنه لا أجر من دون عمل وبما يحقق الحفاظ على أموال الدولة، وإظهار المياني العامة بالشكل اللائق وبموقف العلم الوطني فوقها وأن تكون اللواتح الدالة على كل مبنى مقروءة بشكل واضح مع أهمية الحفاظ على النظافة العامة داخل المباني وخارجها.

اليونيسيف: تأهيل ١٠ آبار مياه و١٥ مدرسة ومكي نفايات عريقة والسوياء

السوياء -عبيد صيموعة

سبل التعاون المشترك في مجالات المياه والتربية والتعليم والصرف الصحي والإصحاح البيئي وتأهيل مكبات النفايات الصلبة شكلت محور اجتماع محافظ السوياء الدكتور عاطف النداف ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف المقدمة في سورية هناء فقري سنجر. وأشار النداف إلى حاجة المحافظة إلى تأهيل عدد من آبار مياه الشرب وصيانة شبكة الصرف الصحي في عدد من المناطق إلى جانب وجود حاجة لصهاريج شفط الصرف الصحي بالإضافة إلى تأهيل عدد من المدارس وصيانة دورات المياه واستبدال خزانات المياه وتأمين الخلايا الصحية فيها وكذلك عدد من الغرف التدريسية مسبقة الصنع لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب مشيراً إلى استعداد المحافظة لتقديم جميع التسهيلات اللازمة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف بما يؤدي تنفيذ البرامج والمشروعات التي تم الاتفاق عليها مع المنظمة. وبدورها بينت سنجر أنه سيتم العمل على تأهيل ١٠ آبار لمياه الشرب في محافظة السوياء بشكل كامل مع مولداتها وبكلفة تبلغ نحو ٣٢١ مليوناً و٥٠٠ ألف ليرة ليصار إلى وضعها في الخدمة بالإضافة إلى وجود خطة لدى اليونيسيف لتأهيل ١٥ مدرسة في المحافظة لتأمين احتياجاتها بشكل كامل وصيانتها خلال فترة الصيف القادم مشيرة إلى أنه سيتم العمل على تأهيل مكبي النفايات الصلبة في بلدة عريقة وفي مدينة السوياء بكلفة تقديريية تصل إلى نحو ١٠٠ مليون ليرة إلى جانب تخصيص نحو ١٥٠ مليون ليرة لتأهيل شبكات الصرف الصحي في عدد من المناطق. وعقد النداف بعد ذلك اجتماعاً مع مسؤولي اليونيسيف والسوياء وأحد آبار المياه التي سيتم تأهيلها.

نحو ٢٠٠٠ طالب يرغبون في الحصول على دكتوراه الاقتصاد من جامعة دمشق

فادي بك الشريف



يسجل الطلاب مباشرة إلى قسمه ويأخذ قرار مجلس قسم من كلية لكن لا يسمح بالتسجيل لحد الآن، كما لم يطبق قرار وزارة التعليم العالي حتى تاريخه في باقي الكليات والطلاب ينتظرون دون معرفة مصيرهم. واعتبر الطلاب أن تحديد الإشراف وإضافة المعيدين والموفدين وإعطائهم الأولوية في الإشراف هو نوع من سدد الطريق على الطلاب للتسجيل، فالمشكلة الأساسية في الإشراف ما

مناقشته في مجلس البحث العلمي في جامعة دمشق والذي وضع قواعد وشروط تخالف ما نص عليه قرار مجلس التعليم العالي رقم ٢١٦ حسب رأي الكثير من الطلاب. أما في بقية كليات جامعة دمشق كالحقوق فقد صدر عن عمادة كلية الحقوق قراراً يحدد كيفية التسجيل ومناقشة السيمتار قبل التسجيل للدكتوراه ولم يذكر القرار وجود فصيلة أو تحديد أعداد أو أوقات وإنما

نقى عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور رسلان خضور في تصريح لـ«الوطن» ما يشاع عن وجود مخالفة من الكلية لشروط قرار مجلس التعليم العالي الخاص بالتسجيل على الدكتوراه، مبيئاً أن التسجيل مباشر في الدكتوراه وتمت دراسة دقيقة للطاقة الاستيعابية لكل قسم من الأقسام، مشيراً إلى أن كلية الاقتصاد ملتزمة بالقرار، وأن أي طالب يحقق لشروط التسجيل سيتم قبوله حتماً.

وفي السياق فتحت كلية الاقتصاد في جامعة دمشق باب التسجيل للقبول في الدكتوراه للعام الحالي وذلك اعتباراً من ١٨ أيار ولغاية نهاية الشهر وتضمن الإعلان الشروط التي نص عليها قرار مجلس التعليم العالي رقم ٢١٦ لعام ٢٠١٥ والذي حدد معايير للقبول في التسجيل سبتم قبوله حتماً. وطالب كلية الاقتصاد فمهوما من الإعلان أن هناك تحديد أوقات وأعداد ومفاضلة للتسجيل مشيراً إلى أن القرار نص على التسجيل مباشرة إلى القسم وقد ألغيت المفاضلة والنسب وهذا ما صرح به مؤخراً وزير التعليم العالي، كما رأى الطلاب أن تحديد الأعداد وأوقات التقديم يعيدهم إلى القرار ٤٤١ الذي تم إلغاؤه مؤخراً لوجود ثغرات قانونية. وأكد الطلاب ضرورة التسجيل المباشر دون مفاضلة كما نص قرار مجلس التعليم العالي وهذا ما يخالف ما تمت

٤٥٠ ألف طن قمح المتوقع شراؤها من فلاحي الحسكة

الحسكة - كارولين خوكز

أكدت التقارير الزراعية أن الحالة العامة للمحاصيل الزراعية الشتوية في محافظة الحسكة جيدة، والمواسم مبشرة بالخير في كل مناطق الاستقرار الزراعي، مقارنة مع الأعوام المنصرمة نتيجة الهطلات المطرية الجيدة التي شهدتها المنطقة خلال العام الحالي، حيث لم تشهد المحافظة منذ أعوام مثل إنتاج العام الحالي. وأكد مدير الزراعة في الحسكة المهندس عامر حسن أن إجمالي مساحات القمح القابلة للحصاد بنوعية المروي والبليل بلغ ٥٥٧٦٦ هكتاراً، وإجمالي مساحات الشعير القابلة للحصاد المروي والبليل ٣٣٧٤٠٧ هكتارات وإنتاج المتوقع للعام الحالي ٦١٤٧٤٠ طنًا. من جهته أشار مدير المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب المهندس محمد زكي لـ«الوطن» إلى أن المؤسسة اتخذت كل التدابير وتستعد لشراء الأقمح من الإخوة الفلاحين والمنتجين وفق المواصفات وضمن المراكز الثلاثة التي تم افتتاحها في المحافظة منها مركزا جرمز والثروة الحيوانية في مدينة القامشلي، بالإضافة إلى مركز الحسكة والمتوقع شراؤه من الفلاحين حوالي ٤٠٠ إلى ٤٥٠ ألف طن من الأقمح لموسم حصاد عام ٢٠١٥ ومبيئاً أن المخزون الحالي من الأقمح في المحافظة ١٠١٩٠٧٠٧ أطنان، ومن الشعير ٥٥٠٦٣ طنًا، وعن مدى دقة هذه الأرقام أجاب: إنها غير معروفة بسبب عدم معرفة كمية السرقات التي حصلت في المراكز الواقعة خارج السيطرة. وعن مستلزمات الشراء والتخزين أجاب: لدينا من أكياس الخيش الموجود حالياً ٣ ملايين كيس والحاجة إلى حوالي ١٢ مليون كيس، وذلك بحسب تقديرات الإنتاج من مديرية الزراعة بالحسكة، مشيراً إلى الطلب من الإدارة المركزية للمؤسسة تزويد ما نحتاج إليه من نقص في الأكياس.